

## مساهمة الأهالى

فى مشروع المراكز الاجتماعية فى الريف

للدكتور أحمد حسين

مدير ادارة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية

لا يزال الكثيرون يسألون عن المراكز الاجتماعية فى الريف وعن مهامها وذاياتها ، وعن  
وجوب مساهمة الأهالى فى إقامتها . ولأن حىال ذلك أورد شرحا موجزا لهذا المشروع الذى  
يرعى من ورائه نفع كبير للريف ، وخير عميم للفلاحين . على أن أتناول بمد ذلك بشىء من  
التفصيل نصيب الأهالى فى تنفيذه وطرق مساهمتهم فيه .

ما هو المركز الاجتماعى ؟

المركز الاجتماعى مؤسسة من نوع جديد فى مصر تتركز فيها الجهود لخدمة الريف وأهله  
ويشمل نشاط المركز عشرة آلاف من السكان سواءا أكانوا فى قرية واحدة أم قريتين أم فى ثلاث  
قرى متجاورة .

وسيراعى فى مباني المراكز الاجتماعية أن تكون بسيطة قليلة التكاليف وتشمل مباني كل  
مركز منها ما يأتى :

أولا — قاعة فسحة تكون بمثابة منتدى للأهالى يجتمعون فيها للسمر وسماع الإذاعة  
والمحاضرات كتلقى الارشادات ومشاهدة أفلام السينما . وقد تستخدم القاعة أيضا كفصل  
ليل لتعليم الأميين إن لم تهب المدرسة الإلزامية لذلك .

وتلحق بتلك القاعة مكتبة قروية بها الكتب الدينية والزراعية والأدبية التى من شأنها  
التهديب والإرشاد والتسلية . وكذا مكتب صغير للإعمال الادارية .

ثانيا — عيادة طبية وصيدلية لمعالجة الأهالى من الأمراض العادية ، خصوصا تلك  
الأمراض المنتشرة فى الريف التى تنفص حياة الفلاح وتمتلك انتاجه . أما الحالات التى  
تتطلب اجراء عمليات جراحية فتحال إلى أقرب مستشفى .

ويتبع تلك العيادة حمام عمومى مؤلف من عدة أدشاش ومراحيض عمومية للرجال .

ثالثا - دار للائمة. وتحتوى على غرف صحية قليلة مجهزة بحيث تمكن عددا من الحوامل أن يرضعن فيها ويقمن أياما معدودة، فضلا عن عيادة للعناية بالأطفال . وتبعتها قاعة فسيحة تجتمع فيها الفلاحات لتلقى الإرشادات الصحية والاجتماعية، وتعلم الصناعات المنزلية الملائمة لظروف القرية . ويلحق بهذا البناء حمامات ومراحيض عمومية للنساء .

وسيراعى إعداد مساكن ملائمة لسكنى الموظفين حتى يتم لهم مسائل الراحة فيتفرغوا لخدمة القرية .

ويتبع المركز الاجتماعى طلمبات وآبار فى نواحي القرية لتوفير مياه الشرب النقية ومغسل عمومي للاباس، ومعدات رخيصة لإطفاء الحرائق، وأرض معدة لحفظ الحطب خارج القرية وغير ذلك من المرافق التى تحتاج إليها القرية وترق بتوافرها .

هذه صورة مجملة للمركز الاجتماعى بأقسامه وملحقاته . أما موظفوه فهم : طبيب يعمل طول الوقت ويقوم بالعلاج وصرف الدواء كما يقوم بالإرشاد الصحى وتهيئة البيئة الصحية، وإخصائى زراعى اجتماعى عليه مهمة اقناع الفلاحين باتباع أحدث الطرق الزراعية بأحسن الوسائل لتربية الماشية والدواجن والسعى فى زيادة دخل الأهالى بإيجاد صناعات زراعية ومنزلية مثل تربية النحل ودود القز وحفظ المنتجات وصنع الجبنة وعمل الأسمدة والأقفاص والغزل وما شابه ذلك . ويقع على عاتق ذلك الاخصائى أيضا رفع المستوى الاجتماعى فى القرية وحث الأهالى على ترك العادات الضارة وتنظيم الزكاة ونشر الوثام والصفاء بين الأسر والأفراد . وهناك أيضا زائرة صحية عليها توليد الحوامل ورعاية الأطفال وإرشاد الفلاحات من الوجهتين الصحية والاجتماعية وتعليمهن أنواعا مناسبة من الصناعات المنزلية .

ويتبع هؤلاء الموظفين الرئيسيين مساعدون ومساعدات لخدمة أهالى القرية .

ولما كان الأساس الذى يقوم عليه عمل هؤلاء المرظفين جميعا هو خدمة الأهالى واقناعهم عن طريق القدوة الصالحة والاتصال الشخصى لا عن طريق الأمر والسلطة ، فقد رُئى إعدادهم إعدادا اجتماعيا فضلا عما كسبوه من الإعداد الفنى بحكم دراساتهم وخبرتهم . ووضع لهم منهج دراسى خاص بمدرسة الخدمة الاجتماعية ويتلقاه الآن المتقدمون لشغل تلك الوظائف للاختيار منهم بعد ذلك ؛ والترض من هذا المنهج هو تعليمهم سبائى الخدمة الاجتماعية الريفية وطرق القيام بها .

هذا بيان موجز عن المركز الاجتماعى وموظفيه ، ويتضح منه أن هذا المشروع الجديد يرمى إلى خدمة الفلاحين من الوجوه الاقتصادية والصحية والاجتماعية فى آن واحد . وهو فضلا عن ذلك يتجه إلى إصلاح القرى وترغيد الحياة الريفية بتحصين المساكن وتوفير مياه

الشرب وتعميد الطرق ونظافتها وإيجاد وسائل التنظيف والتسليّة البريئة . فالقرية التي تخظى بمركز اجتماعى بتونى هذه الأغراض جدية بأن ترقى، وأهلها جديرون بأن تحسن أحوالهم .

وقد تقرر أن ينشأ فى هذه السنة ثلاثون مركزا اجتماعيا فى مختلف المديرىات بالوجهين البحرى والقبلى ، على أن تعمم المراكز الاجتماعية فى جميع القرى فى السنوات التالية تدريجا بقدر ما تسمح به مالية الدولة ، فلا يمضى عدد من السنين حتى يخدم الريف ويخدم جميع أهله فيعم العمران وتنتشر المدنية الرفيعة وتحسن الصحة العامة ويكافح الفقر ويتحقق إن شاء الله كل نفع يرجى من هذا المشروع النافع .

وقد روعى ألا يكون مشروعا حكوميا ، وأن يشترك الأهالى منذ البداية فى تنفيذه وإدارته حتى يأتى وقت توكل اليهم وحدهم إدارة المراكز الاجتماعية فى بلادهم ، ولا يكون على الحكومة سوى التوجيه الفنى والمعونة المالية .

وقد توخينا من اشتراك الأهالى فى المشروع أغراضا شتى تتلخص فيما يلى :

(أولا) ان الحكومة إذا أرادت القيام وحدها بمشروعات الإصلاح لتطلب ذلك منها مبالغ ضخمة لا تتسع لها المالية العامة .

(ثانيا) ان من أسس الإصلاح الاجتماعى أن يقتنع به الأهالى ويبدلون من جانبهم ما يستطيعون من جهد لتحسين أحوالهم وإلا فسدت نفوسهم وعمدوا الى التواكل .

(ثالثا) ان اشتراك الأهالى فى أعمال الإصلاح يضمن اقبالهم عليها وانتفاعهم بها كما يضمن بقاء هذه الأعمال وصيانتها على مر الزمن .

على أن مساهمة الأهالى فى مشروع المراكز الاجتماعية ستكون بحض رغبتهم وعلى قدر طاقتهم وإنما يدفعهم اليها اقتناعهم بفائدة المركز الاجتماعى لبلدتهم وشعورهم بحاجتهم الى صلاح أحوالهم من مختلف الوجوه .

وقد قدر ما يتكلفه كل مركز اجتماعى يخدم عشرة آلاف من الأهالى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه من جانب الحكومة فى السنة الأولى من انشائه ، فضلا عما يقدمه الأهالى من ضروب المساهمة المختلفة . وإعانة الحكومة هنا شبيهة بإعانتها للدارس الحرة . أما فى السنة التالية للمشروع فان تلك الإعانة تقل عن نصف ذلك المبلغ لعدم الحاجة الى إقامة المنشآت . وفى السنين التالية تقل تدريجا تبعا لتحسن أحوال الأهالى .

يسأل الكثيرون عن مساهمة الأهالى فى المراكز الاجتماعية كيف تكون ، وما قيمتها وما نوعها ؟ وإنى فضلا عما أسلفت من عدم إرهاب الأهالى وترك التبرع بحض اختيارهم

بعد اقتناعهم بفائدة المشروع وضرورته - أقول إننا لا يعيننا نوع المساهمة وشكلها بقدر ما يهمننا اشراك أكبر عدد ممكن من الأهالي في إقامة المركز الاجتماعي ببلدتهم وحسن سيره بعد ذلك . فليس التبرع للمشروع مقصورا على الأعيان وحدهم ولكنه مطلوب من الأهالي جميعا كل على قدر طاقته . وكما يكون التبرع بالأرض أو المال أو مواد البناء كالطوب والخشب وتقديم دواب الحمل، يكون أيضا بالعمل الشخصي في إقامة المباني أو في غير ذلك من الأعمال التي يتطلبها المركز الاجتماعي .

والشخص الذي يساهم في أعمال المركز الاجتماعي بأى شكل كان، والذي يتبرع له بالأرض أو البناء أو الطوب أو المال، ومجرد الجهد والعمل الشخصي إنما يؤدي واجبا مقدسا نحو نفسه وأهله وقرينته ووطنه .

ويدلكم عدم اشتراطنا على الأهالي نوعا معينا من المساهمة إننا نريد تركهم الى مشيقتهم كما يدلكم على أننا أقمنا فكرة المساهمة هذه على أساس عملي مستطاع .

على أننا لا نأتى بذلك بدءة ولا نطلب محالا . فقد جبل الأفلاحون على الكرم ، وعرفوا بالمروءة، وهم في هذه الحالة إنما يساعدون أنفسهم ويسخون على أهلهم، لأنهم يعالجون مرضاهم ويحسنون مساكنهم ويرقون ببلادهم . فالصلحة العامة هنا ممتزجة بالصلحة الشخصية . والإيثار هنا أقرب ما يكون من الأثرة .

وقد جربت مساهمة الأهالي في المشروعات العامة بقدر طاقتهم في بلاد كثيرة . ففي رومانيا وبيوغوسلافيا يقوم الأهالي أنفسهم بإقامة المنشآت اللازمة لمشروعات الإصلاح القروى المشابهة . وفي بعض البلاد الأمريكية يتولى الأهالي أنفسهم تسييد الطرق الزراعية في بلادهم بتقسيم أيام العمل بينهم .

وما لنا نذهب بعيدا وها نحن أولاء نرى الفلاحين في مصر يشتركون اشتراكا فعليا في إقامة بيوت الله في القرى ولا يأنف أحدهم مهما يكن مقامه أن يبنى بيده، أو يحمل الطوب ابتغاء مرضاة الله وثوابه ؟

ولست بحاجة لأن أقول إن البذل والعمل في سبيل نفع الناس بإقامة مركز اجتماعي لهم فيه ثواب كبير يكسب صاحبه رضا الخلق والخالق .

ومما نذكره بالقبطة أن مشروع المرااكر الاجتماعية لم يكذب يذيع نبؤه حتى توالى علينا الطلبات من مختلف القرى بالوجهين البحرى والتبلى، يطلب فيها الأعيان والأهالي إقامة المرااكر الاجتماعية في بلادهم، ويبدون استعدادهم للتبرع لها بالأرض ومواد البناء وإقامة المنشآت وتقديم كل ما يلزم من ضروب المساعدة حتى أن إحدى القرى مثلا عرضت التبرع بأربعة أفدنة

و.....؛ قطعة من الطوب الأحمر واللف جنيه . وقد بلغ عدد القرى التي تقدمت طالبة انشاء مراكز اجتماعية ومبداية استعدادها للمساعدة على اقامتها ٥٤ قرية لغاية اليوم .

كل ذلك يدل على عظم ايمان الأهالي بفوائد هذا المشروع وينبئ بشدة شعورهم بالحاجة الى الاصلاح في مختلف النواحي . وقد بحثت ادارة الفلاح تلك الطلبات ولا تزال تفحص الجديده منها ويطوف موظفوها على القرى التي يتوافر لديها استعداد للساهمة في هذا المشروع وتنطبق عليها الشروط اللازمة من حيث التعداد والظروف المحلية الأخرى .

وعند إقامة المركز الاجتماعي في إحدى القرى سنحرص على ألا ندفع أثمنا لمواد وأجورا لخدمات يكون مصدرها القرية ذاتها . فاذا احتجنا مثلا الى قطعة أرض للبناء كان جدرا بالأعيان أن يترعوا بها ، واذا احتجنا الى خدمة حمل أو دابة كان قميئا ببعضهم أن يقدمها أياما للعمل في المشروع . واذا احتجنا الى عمل كان خليقا بالأهالي أن يتقدموا له من تلقاء أنفسهم — كل ذلك كما أقول وأكرر القول — مع تركهم لاختيارهم والبعد عن الاجبار وعدم الالتجاء الى أى شكل من أشكال السلطة والضغط .

ومتى تم إعداد المركز الاجتماعي يبدأ العلاج فيه بالمجان . وبعد فترة من الزمن سيتناول المركز أجرا ضئيلا على العلاج كقرش واحد يدخل فيه ثمن الدواء . وسيكون للطبيب حصه من ايراد المركز من أجور العلاج هذه ، علاوة على المرتب وبدل العيادة والسكنى بالمجان . وقد راعينا من فرض ذلك الأجر الضئيل أن نحفظ كرامة الفلاح الصغير حتى لا يشعر أنه يستجدي العلاج والدواء . كما زاعينا أن يكون الأجر الضئيل شكلا من اشكال المساهمة الدائمة من جانب الأهالي في نفقات المركز الاجتماعي .

أما المعوزون فيعالجون بالمجان وتصرف لهم الأدوية بلا مقابل .



لعل بهذه البيانات قد أجيبت على أسئلة كثيرة مما يوجه اليها عن مشروع المراكز الاجتماعية . ولعل قد شرحت كنه هذه المراكز وغايتها وأعمالها . ولعل قد بينت أخيرا أن هذا المشروع قد وضع على أسس عملية وتقديرات رخيصة ، وأنه روعيت فيه مصلحة الفلاح والفلاح الصغير بوجه خاص . اننى لآمل أن نرى المراكز الاجتماعية بعد حين وجيز قائمة في عدة قرى ، وان تعم في نواحي الريف ، وأن تصير القرى وسكانها بعد عدد قليل من السنين ممتعة هائلة بأجل الخدمات الاجتماعية من جميع الوجوه .

أحمد حسين